ندوة رفيعة المستوى

تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام: ما الأدوار المنوطة بالدول ومسؤولياتها؟

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

© 2021 منظمة الأمم المتحدة للمرأة

عُقِدت ندوة رفيعة المستوى بشأن *"تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام: تم إعداد ملف "ما الأدوار المنوطة بالدول ومسؤولياتها؟"* والتقرير التالي بفضل مساهمة كريمة من جانب حكومة إيطاليا. لذا تود هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تتوجه بخالص الشكر إلى إيطاليا، ولا سيما وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي وإدارة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، على إسهاماتها في تصميم الندوة وتحديد المشاركين والترحيب بهم ترحيبًا حارًا في روما.

يعكس التقرير المناقشات التي جرت في الندوة وتعرب هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن خالص تقديرها لجميع المشاركين الذين ساهمت معارفهم وخبراتهم في نجاح الاجتماع. أعد التقرير ميراي أفا ميندزي وماجدا كارديناس. وحرره لي باسكوال.

بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة هنا توضح المناقشات بين المشاركين، ولكنها لا تمثل بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو أي فرد.

الصور: وزارة الخارجية والتعاون الدولي (إيطاليا)

جـدول المحتويـات

جدول المحتويات	**3**
المعلومات الأساسية والأهداف	**5**
هيكل تقرير الندوة	8
تقييم العوائق والفرص لمشاركة المرأة في عمليات السلام	**9**
التغلب على الإرادة السياسية المحدودة	9
معالجة انخفاض تمثيل المرأة في السياسة	11
تحقيق التوازن بين تمثيل المرأة وجدول أعمال المساواة بين الجنسين	13
تمكين مشاركة إيجابية ومستدامة للمجتمع المدني	14
الدروس المستفادة وأفضل الممارسات	**17**
تصميم عملية سلام شاملة للجنسين	17
الشبكات الإقليمية للوسيطات: مسارات التواصل	18
دراسات الحالة	20
الخلاصة والتوصيات السياسية	**23**
دعم وتعزيز الاستراتيجيات الهادفة إلى زيادة مشاركة المرأة	23
معالجة العوائق الهيكلية لمشاركة المرأة	23
معالجة المساءلة المحدودة لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن	24
توضيح تمثيل المرأة في مقابل جدول أعمال المساواة بين الجنسين على نطاق أوسع	24
زيادة إشراك المجتمع المدني	25
الملاحق	**27**
الملحق الأول: مذكرة مفاهيمية	27
الملحق الثاني: البرنامج	31
الملحق الثالث: قائمة المشاركين	36

المعلومات الأساسية والأهداف

أدى اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقرار رقم 1325 (2000) والقرارات اللاحقة إلى تيسير وضع جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وبمرور الوقت، وضع جدول الأعمال هذا إطارًا عالميًا وعززه من أجل تعزيز مشاركة المرأة النشطة والفعالة في صنع السلام وبنائه. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) سلسلة من القرارات التي تهدف إلى تعزيز دور الوساطة في التسوية السلمية للنزاعات، ومنع النزاعات وحلها. وقد أيدت هذه القرارات الحاجة إلى الوساطة لدمج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.[1] فمن خلال هذه السياسات، التزمت الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بتعزيز حقوق المرأة ودمجها في عمليات السلام، فضلاً عن إشراكها في مفاوضات السلام من خلال ضمان مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين خلال جميع مراحل عمليات السلام.

بينما يستعد المجتمع الدولي والنساء في جميع أنحاء العالم للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000)، تكثف الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة الجهود لتسريع النتائج التي تبرهن على التنفيذ التحويلي لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. كما تتحمل الدول الأعضاء الالتزام الأساسي لدفع جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك تمثيل المرأة في مفاوضات السلام. هذا وتوضح خطط العمل الوطنية (NAPs) بشأن المرأة والسلام والأمن تصميم الدول على ترجمة الالتزامات الرسمية لجدول

1 إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، توجيهات بشأن النوع الاجتماعي واستراتيجيات الوساطة الشاملة (الأمم المتحدة، 2017).

أعمال المرأة والسلام والأمن إلى واقع، بما في ذلك من خلال تسهيل إشراك المرأة بشكل أكبر على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع النزاعات وحلها. اعتبارًا من كانون الأول 2019، اعتمدت 83 دولة (أو 42% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة) خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

وكجزء من تنفيذ خطة عملها الوطنية الثالثة وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000)[2]، ومبادرة رئيسية لولايتها في مجلس الأمن، أطلقت إيطاليا شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط (MWMN) في روما في تشرين الأول 2017. تجمع شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط مجموعة متعددة الأجيال من الوسيطات وخبراء الوساطة من دول البحر الأبيض المتوسط الذين شاركوا بنشاط في تعزيز مشاركة المرأة وتأثيرها على جميع مستويات عمليات السلام.

وبالمثل، أنشأت بلدان أخرى شبكات إقليمية للوسيطات. تنتمي فنلندا والنرويج، إلى جانب الدنمارك وأيسلندا والسويد، إلى شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي (NWM) التي تأسست في عام 2015. فقد أطلقت المملكة المتحدة شبكة الوسيطات عبر دول الكومنولث في عام 2018. وتم إنشاء الشبكة النسائية لمنع النزاعات والوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي أو الشبكة النسائية الأفريقية في عام 2017 وسجل إناث الآسيان -رابطة دول شرق آسيا- من أجل السلام في عام 2018. وتشير هذه الشبكات إلى جهود مهمة لتعزيز ودعم المشاركة الفعالة للمرأة طوال مدة عمليات السلام، بدءًا من تحليل النزاع وصولاً إلى الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام والمصالحة بعد الصراع.

في ظل هذه المعلومات الأساسية، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالتعاون مع وزارة الخارجية

من اليسار الى اليمين: *السيدة آسا ريجنير، نائب المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، معالي السيدة إيمانويلا كلوديا ديل ري، نائب وزير الخارجية، إيطاليا، والسيدة ليما غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام وعضو المجلس الأعلى للأمين العام للأمم المتحدة للوساطة، والسفير سيباستيانو كاردي، مدير عام الشؤون السياسية والأمن بوزارة الخارجية والتعاون الدولي، إيطاليا*

2 وغطت خطة العمل الوطنية الثالثة لإيطاليا وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000)، الفترة من عام 2016 حتى عام 2019.

والتعاون الدولي الإيطالية، ندوة رفيعة المستوى بشأن ***تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام: ما الأدوار المنوطة بالدول ومسؤولياتها؟*** في روما، إيطاليا، يومي 3 و4 كانون الأول 2019. وحضر الندوة ما يقرب من 130 مشاركًا من 60 دولة بما في ذلك: أعضاء شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط وممثلات من شبكات الوسيطات الإقليمية الأخرى ومسؤولو الدول الأعضاء وممثلات من بناة السلام وممثلات من المنظمات الإقليمية والدولية والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر.

كما بحث الاجتماع دور الدول الأعضاء في تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات الوساطة والسلام، بما في ذلك في سياق دعمها للشبكات الإقليمية للوسيطات. يهدف الاجتماع على وجه التحديد إلى:

- تقييم الفرص المعيارية والسياسية والتقنية والتمويلية والتحديات والآفاق المتاحة للدول الأعضاء لزيادة دعمها -على المستوى الوطني ومن خلال المنظمات الإقليمية والدولية- لشبكات الوسيطات لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام؛

- تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام، بما في ذلك من خلال دعم منظمات المجتمع المدني؛

- مناقشة الأدوات الحالية والمحتملة لتعزيز الرصد والإبلاغ عن جهود الدول الأعضاء لزيادة مشاركة المرأة، بما في ذلك الوسيطات، في عمليات السلام؛

- تحديد الالتزامات الملموسة التي يمكن للدول الأعضاء اعتمادها وتنفيذها من أجل المزيد من عمليات السلام واتفاقات السلام الشاملة للجنسين والموافقة عليها قبل الذكرى العشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في عام 2020.

وقد افتُتِحت الندوة التي استمرت لمدة يومين، والتي تم تنظيمها كحدث افتتاحي مسائي تلاه في اليوم التالي مناقشة فنية، بالاشتراك مع نائب وزير الخارجية الإيطالي، معالي السيدة إيمانويلا كلوديا ديل ري، ونائب المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والأمين العام المساعد، السيدة آسا ريجنير. وألقت السيدة ليما غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام 2011 من ليبيريا وعضو المجلس الأعلى للأمين العام للأمم المتحدة للوساطة، الخطاب الرئيسي. وشهد حفل الافتتاح أيضًا إطلاق فيلم وثائقي عن شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط وحلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن دعم الدول للمرأة في صنع وبناء واستدامة السلام من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.

خلال المناقشة الفنية، تناولت مجموعات المتحدثين مجموعة من القضايا بما في ذلك:

- الفجوات المستمرة في المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام وكيفية معالجتها؛

- السياسات والممارسات الإقليمية والدولية التي أثبتت فعاليتها، والاستراتيجيات الحالية المتاحة للدول الأعضاء لتعزيز مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام؛

- إمكانات الشبكات الإقليمية للوسيطات لإحداث تغيير تحويلي والفرص المتاحة للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للاستفادة الملموسة من الخبرات المتاحة لهذه الشبكات.

هيكل تقرير الندوة

أولاً، يعكس هذا التقرير الحجج الرئيسية المقدمة خلال الاجتماع بشأن العوائق المستمرة أمام المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام والوساطة، والفرص المتاحة للتغلب عليها. وقد ناقش المشاركون في الندوة، على وجه التحديد، التحديات المتعلقة بالإرادة السياسية المحدودة؛ والصلة بين انخفاض تمثيل المرأة في السياسة وتهميشها في عمليات السلام؛ والتوازن المعقد بين تمثيل المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ والعوائق التي تحول دون المشاركة المستدامة للمجتمع المدني.

ثانيًا، يسلط التقرير الضوء على وجهات النظر والدروس المستفادة التي تبادلها ممثلو الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني بشأن كيفية تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام. تم التأكيد على استراتيجيتين: تصميم عمليات سلام شاملة، ودور الشبكات الإقليمية للوسيطات في ربط عمليات السلام عبر المسارات. كما تم تضمين دراسات الحالة الخاصة بكولومبيا وسوريا وقبرص، مما يوفر رؤى بشأن بعض الاستراتيجيات الناجحة لزيادة مشاركة المرأة.

أخيرًا، يصف التقرير التوصيات السياسية الرئيسية التي انبثقت عن الندوة، بهدف معالجة العوائق المستمرة أمام مشاركة المرأة؛ واستخدام استراتيجيات مبتكرة وشاملة لتحقيق المزيد من عمليات السلام المراعية للمنظور الجنساني.

تقييم العوائق والفرص لمشاركة المرأة في عمليات السلام

بعد ما يقرب من 20 عامًا من اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000) وقرارات المتابعة الخاصة به، ساهمت العديد من المبادرات في إضفاء الطابع الرسمي على جدول الأعمال العالمي للمرأة والسلام والأمن (WPS). ومع ذلك، لا تزال هناك صعوبات في ترجمة هذه الالتزامات المعيارية إلى أفعال، مما يؤدي فقط إلى وقف التقدم نحو إدراج المرأة على قدم المساواة في عمليات السلام. وخلال ندوة روما رفيعة المستوى، سعى المشاركون إلى تحديد هذه التحديات وتقديم حلول ملموسة لمعالجتها.

من اليسار الى اليمين: *السيدة إيرين فيلين، رئيس منظمة المرأة في الأمن الدولي بإيطاليا وزميل معهد الدراسات المتقدمة، جامعة دورهام، والدكتورة كاثرين تورنر، جامعة دورهام، المملكة المتحدة والسيد إيهاب بدوي، جمعية الشباب السوري وممثل الشباب بالمنظمة العالمية للحركة الكشفية*

التغلب على الإرادة السياسية المحدودة

بالاعتماد على تجاربهم المختلفة، أعرب المشاركون عن مخاوفهم بشأن الافتقار الملحوظ للإرادة السياسية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية الأخرى لاتخاذ خطوات أكثر حسمًا لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وقد تجلى ذلك على سبيل المثال، من خلال المفاوضات الصعبة في مجلس الأمن، بشأن كل من القرار 2493 (2019) والقرار 2467 (2019)، والذي كان الأخير هو أول قرار تم تمريره بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن مع امتناع عضوين عن التصويت. ونظرًا لوجود إشارات تحذيرية يجب مراعاتها، فإن الطبيعة المطولة لعملية اعتماد هذه القرارات الأخيرة تثير تساؤلات بشأن التطوير المستمر وتمرير قرارات جديدة بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، وتؤكد فقط الحاجة إلى تجديد التركيز على تنفيذ القرارات الحالية،

السيدة شارلوت لوب، كبير مديري التحول والبرامج الشاملة، دائرة العلاقات والتعاون الدولي، جنوب أفريقيا ***(يسار)*** *والسيدة روزي كيف، رئيس وحدة المساواة بين الجنسين/رئيس مكتب الممثل الخاص لرئيس الوزراء بخصوص مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع، وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، المملكة المتحدة* ***(يمين)***

بما في ذلك من خلال تفعيل القائمة آليات لتعزيز مساءلة أصحاب المصلحة.

ويرتبط ضعف الالتزام السياسي بالرأي السائد القائل بأن دور المرأة في عمليات السلام ما هو إلا إجراء شكلي، وأن الإناث أكثر ملاءمةً لأدوار المراقبة أو، على الأكثر، للمشاركة في المفاوضات فقط لمعالجة "قضايا المرأة". وأشارت المشاركات من بناة السلام إلى عقبة مشتركة يواجهنها، وهي أن إشراكهن في عمليات السلام يُنظر إليه على أنه عامل تأخير وليس عنصرًا إيجابيًا لحل النزاعات بشكل عاجل وناجح. وتعمل مثل هذه الحجج بشأن دور المرأة على تقييد مشاركتها منذ المراحل الأولى لمفاوضات السلام، وبالتالي تقويض وصولها لدور المشارك ووضعها خلال العملية.

تعمل الدول الأعضاء الصديقة للمرأة والسلام والأمن على تطوير استراتيجيات لتشجيع إرادة سياسية أقوى. كما تصدرت فنلندا وإسبانيا التزام عام 2025 بشأن إشراك المرأة في عمليات السلام، والذي انضمت إليه إيطاليا رسميًا في الندوة. وشُجعت البلدان، بما في ذلك البلدان المانحة وشركاء التنمية، على اعتماد التزامات ملموسة لضمان وجود المرأة ضمن وفودها في مفاوضات السلام، وتشجيع الأطراف الأخرى على التصرف وفقًا لذلك. وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى مؤتمر مستقبل ليبيا الذي ستستضيفه ألمانيا والأمم المتحدة في عام 2020. كما تم تقديم اقتراح لاعتماد نظام الحصص لتمثيل المرأة في عمليات السلام كشرط مسبق في تصميم المفاوضات - وإذا لم يتم تعيين إناث، يجب على الأطراف المتفاوضة والوسطاء ضمان بقاء مقاعدهم المحجوزة فارغة.

تتطلب معالجة النقص الملحوظ في الإرادة السياسية إعادة النظر في جمهور جدول أعمال المرأة والسلام والأمن الأساسي. يتطلب هذا، على وجه الخصوص، إشراك الجهات الفاعلة غير التقليدية في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بالمعلومات والحجج التي تظهر بوضوح إشراك المرأة في تصميم وتنفيذ سياسات السلام والأمن على أنها فعالة لتحقيق السلام المستدام وليس موضوعًا اختياريًا أو يمكن الاستغناء عنه. وخلال الاجتماع، شدد المشاركون على الحاجة إلى التحول من "محاولة الإقناع" إلى بذل المزيد من الجهود الاستراتيجية لإقناع الحراس والمتشككين في النوع الاجتماعي. كما كانت هناك دعوات متكررة لعقد اجتماعات أكثر شمولاً ووضع استراتيجيات اتصال بديلة، فضلاً عن الحاجة إلى إشراك الرجال في مناقشات جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، وعقد اجتماعات تستهدف الدول الأعضاء غير الملتزمة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

معالي السيدة إيمانويلا كلوديا ديل ري، نائب وزير الخارجية، إيطاليا ***(الثانية من اليمين)*** *مع أعضاء فريق المناقشة في الندوة*

السيدة إليزابيث سبيهار، الممثل الخاص ورئيس قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص ***(يمين)*** *والسيد زاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو* ***(بالأعلى)***

معالجة انخفاض تمثيل المرأة في السياسة

عادةً ما يتم تعيين الجهات الفاعلة في عملية السلام، أي كبار الوسطاء والمفاوضين، من بين صناع القرار السياسي في الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. ويعني هذا أن انخفاض تمثيل المرأة في السياسة يمكن أن يحد أيضًا من عرض المشاركات المحتملات في عمليات السلام والوساطة. فقد أنشأت المنظمات الإقليمية والدولية أطرًا للسياسة العامة لترقية الإناث إلى مناصب صنع القرار رفيعة المستوى، والتي غالبًا ما تكون مكملة للأدوات الوطنية. في حين أن تمثيل المرأة لا يزال ناقصًا في الغالب على المستويات السياسية العليا، فقد ساعدت هذه الأطر والأدوات على تحقيق نجاح نسبي في معالجة الفوارق المستمرة.

ومن بين استجابات سياسة الأمم المتحدة للتصدي للتمييز بين الجنسين وتهميش المرأة، تم تسليط الضوء على استراتيجية التكافؤ بين الجنسين التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة كأداة فعالة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

من اليمين إلى اليسار: *معالي السيدة كيتيفان تسيخيلاشفيلي، وزير المصالحة والمساواة بين المواطنين، جورجيا، السيدة أوليفيا هولت إيفري، كبير مستشاري المرأة والسلام والأمن، وزارة الخارجية الأمريكية والوزير المفوض جيانلوكا ألبريني، نائب المدير العام/المدير الرئيسي للأمم المتحدة وحقوق الإنسان، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، إيطاليا*

ومنذ إطلاقها في أيلول 2017، وسعت الاستراتيجية من وجود المرأة داخل منظومة الأمم المتحدة. وتم تحقيق التكافؤ بين الجنسين في فريق الإدارة العليا للأمم المتحدة وبين المنسقين المقيمين على المستوى القطري، والهدف الأوسع هو الوصول إلى التكافؤ بين الجنسين عبر النظام بأكمله بحلول عام 2030. بالإضافة إلى ذلك، أدى التركيز المتجدد على منع النزاعات والدبلوماسية الوقائية إلى إنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة معني بالوساطة.

ولتعزيز التقدم المحرز، شدد المشاركون في الندوة على الحاجة إلى إزالة الحواجز المؤسسية القائمة لضمان إجراء التعيينات على أساس الجدارة فقط وأن اختيار المرشحين يتم على أساس "تكافؤ الفرص". ويشمل هذا توضيح معايير الاختيار المستخدمة، وفرض المزيد من الشفافية خلال عملية الترشيح والتعيين. وعلى المستوى الإقليمي، تظهر أمثلة واعدة من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، اللذان اعتمدا سياسات تعيين تراعي الفوارق بين الجنسين لتعزيز مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار رفيعة المستوى، ومن ثم، جعل تعيين الإناث أكثر جدوى كوسيطات.

على المستوى الوطني، رغم الاعتراف بخطط العمل الوطنية كأداة رئيسية لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، يمكن أن يكون مدى وصولها محدودًا. ومن أسباب ذلك عدم وجود موازنة مخصصة، مما يجعل مؤسسات النوع الاجتماعي في الغالب "شكلية". ولزيادة تمثيل المرأة في المناصب العليا في علاقاتها الخارجية، تم تشجيع الدول الأعضاء على استكمال خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن بأدوات سياسية أخرى في المجالات السياسية والدبلوماسية والإنمائية. على سبيل المثال، اقترح المشاركون في الندوة أنه يمكن للبلدان تكرار المبادرات الإقليمية لاعتماد سياسات تعيين وطنية تراعي الفوارق بين الجنسين، مما قد يسهل تعيين الإناث في المناصب الدبلوماسية العليا.

كما تم تحديد تعميم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بشكل غير كافٍ في سياسات والسلام والأمن العامة على أنه تحدٍ كبير لمشاركة المرأة في جهود السلام. على سبيل المثال، أدى الاعتراف المتزايد بجدول أعمال المرأة

والسلام والأمن إلى قيام العديد من الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية بإنشاء كيانات وآليات تتعامل بشكل خاص مع جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. في حين أن هذا في حد ذاته لا يُعد تطورًا سلبيًا، إلا أنه أدى إلى بعض النتائج السلبية مثل السياسات الموضوعة بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن كونها معزولة داخل قسم متشابه في التفكير من هيكل الإدارة و/أو الأفراد "منعزلون" من ذوي الخبرة في مجال جدول أعمال المرأة والسلام والأمن ، ونادرًا ما تتاح لهم فرصًا للترقية في مجالات أخرى من السياسات الأمنية والسياسات الخارجية والإنمائية.

تحقيق التوازن بين تمثيل المرأة وجدول أعمال المساواة بين الجنسين

تستمر الحجج الأساسية السائدة فيما يتعلق بمهارات المرأة وخبراتها في منع مشاركتها الكاملة في جدول أعمال السلام. في حين يمكن أن تسهم المشاركة الفعالة للمرأة بشكل كبير في تعزيز حقوق الإنسان للمرأة ودمج منظور المساواة بين الجنسين في مفاوضات السلام والاتفاقيات اللاحقة، فإن المندوبات أو الوسيطات أو المبعوثات الخاصات لا يشكلن ضمانات تلقائية لطبيعة عملية السلام التي تراعي الفوارق بين الجنسين. علاوةً على ذلك، فإن فكرة أن المرأة لا يمكنها التحدث إلا باسم المرأة هي افتراض يقوض قدرات المرأة على المشاركة في مناقشات سياسية أوسع. فعلى سبيل المثال، نظرًا لأن المساواة

المشاركات في الندوة

بين الجنسين توصف باستمرار بأنها "قضية المرأة"، فإن تمثيل صانعات السلام مازال مخنفضًا في المناقشات التي تتناول الجوانب الفنية لمفاوضات السلام، مثل وقف إطلاق النار وتسريح الجند. بشكلٍ عام، ينتج عن هذا تهميش الإناث من مجموعة الخبراء البارزين المعينين لقيادة ودعم عمليات السلام، كما يتم التقليل من شأن مهاراتهن وخبراتهن أو التغاضي عنها.

لمواجهة هذه الحجج، كان لابد من إضفاء الطابع المهني على الوساطة. وسلط ممثلو الأمم المتحدة في الندوة الضوء على وضع الشروط المرجعية لتوظيف الوسطاء والمبعوثين الخاصين بهدف تعزيز تمثيل أكثر توازنًا بين الجنسين في صنع السلام. ومع ذلك، لاحظ المشاركون في الندوة أيضًا تحيزًا ضمنيًا بين الجنسين في معايير الاحتراف هذه. على سبيل المثال، تعتبر مهارات الرجال في أن يصبحوا وسطاء أو مفاوضين غالبًا أمرًا مفروغًا منه، بينما من المتوقع أن يتم تدريب الإناث بشكل متكرر لإثبات كفاءاتهن. وبالرغم من الاعتراف بأهمية تعزيز القدرات لزيادة مشاركة المرأة، شعر المشاركون في الوقت نفسه بأن التدريب لا ينبغي أن يكون الهدف النهائي. وبدلاً من ذلك، يجب أن تهدف الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى تحويل الثقافة المؤسسية القديمة مع تحيزها القائم على النوع الاجتماعي. فكما أعرب بعض المشاركين في الندوة، فإن "تطوير الكفاءة دون خلق فرص للمشاركة لا يخلق عمليات سلام شاملة للجنسين".

يرتبط النقاش بشأن نخبوية الإناث اللواتي ينجحن في المشاركة في عمليات السلام أيضًا بالتوازن الضروري بين تمثيل المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. فمن ناحية، لاحظ المشاركون السمات المتخصصة للغاية لعدد قليل من الإناث اللائي استطعن المشاركة في مفاوضات السلام وقيادتها في كثيرٍ من الأحيان. ومن ناحيةٍ أخرى، فإن كونك جزءًا من "نخبة" معينة يمكن أن يوصم صانعات السلام البارزات، ويهدد صلاتهن بالإناث في قطاعات أخرى من المجتمع وعلى المستوى الشعبي، وبالتالي يقلل من تمثيلهن وشرعيتهن. وبالمثل، فإن الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الاحتراف والاعتراف بالمعرفة والقدرات المحلية وقيمتها هي قضية رئيسية أخرى يتعين على

السيدة أصيلة وارداك، مدير عام بوزارة الخارجية وعضو المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، أفغانستان ***(بالأسفل)*** *والسيدة إيلينا أمبروسي توربای، نائب المدعي العام لدعم ضحايا النزاع المسلح والمسرحين، كولومبيا* ***(يسار)***

الإناث من بناة السلام مراعاتها. فمع وجود مجموعة واسعة من الأعضاء، والتي تشمل في بعض الحالات كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والباحثين وكذلك الإناث على مستوى القاعدة، يمكن للشبكات الإقليمية للوسيطات المساعدة في رأب هذا الصدع.

تمكين مشاركة إيجابية ومستدامة للمجتمع المدني

كان أحد أبرز مظاهر مشاركة المرأة في عمليات السلام هو تمثيلها للمجتمع المدني - إما بشكلٍ مباشر كمراقب أثناء المفاوضات أو في أدوار استشارية للوسطاء. ورغم ذلك، لا يزال هناك اعتراف محدود بين صانعي السياسات والقرارات بأن المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، يشكل مصدرًا مهمًا لمبادرات حل النزاعات المحلية التي يجب أن تشارك في مفاوضات سلام رفيعة المستوى. كما نوقشت التحديات التي تواجهها مجموعات المجتمع المدني غالبًا في تأسيس دورها الهادف في عملية السلام فيما يتعلق بأفغانستان وليبيريا وباكستان. ورغم الرغبة المتزايدة في النظر في تجارب الإناث الفاعلات في المجتمع المدني في النزاع، بما في ذلك على مستوى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلا أن هذا لم يمتد لمنحهن صوتًا أساسيًا ومستدامًا في مفاوضات السلام.

كما لاحظ العديد من المشاركين، لا يزال القرار المتعلق بمن يتم تضمينه في عمليات السلام الرسمية ومن يحدد جدول الأعمال، يوضح ديناميكيات القوة الموجودة في المجتمع والمقاومة المصاحبة لدمج معارف وخبرات الإناث من بناة السلام من المجتمعات المحلية. ولضمان مراعاة آرائهن وقدرتهن على التأثير في مفاوضات السلام، شدد المشاركون على الحاجة إلى الاعتراف بإشراك بناة السلام بوصفهن وفدًا مستقلاً في محادثات السلام، والبناء على أمثلة مثل المرأة الصومالية التي شكلت العشيرة السادسة لمحادثات السلام في عام 1999 والتحالف النسائي في أيرلندا الشمالية.

حتى عندما يتم تُتاح لهن إمكانية الوصول إلى عمليات السلام، غالبًا ما تواجه منظمات المجتمع المدني النسائية مجموعة من التحديات التي تؤثر على مشاركتها الهادفة. وتشمل هذه التحديات نقص التمويل المستدام الذي يقيد كل من تنفيذ مشاريع السلام الخاصة بهم، وكذلك قدرة الإناث على توثيق مبادراتهن بشكل منهجي وتطبيق أفضل الممارسات بشكلٍ فعال. ويمكن أن يؤدي التنافس المحتمل على التمويل بين المنظمات المجتمعية أيضًا إلى الحد من التعاون وتحفيز العمل القائم على المشروع على الاستراتيجيات طويلة الأجل. علاوةً على ذلك، غالبًا ما يتم تخصيص التمويل للمشاريع في العواصم بدلاً من المناطق الريفية، مما يحد أيضًا من فرص جمع المعرفة والخبرات من الإناث على مستوى القاعدة الشعبية.

وكان التحدي الأخير الذي أثير خلال المناقشة بشأن مشاركة المجتمع المدني هو زيادة المخاطر الأمنية بالنسبة للإناث العاملات في المسارين الثاني والثالث من عمليات السلام، أو كمدافعات عن حقوق الإنسان. وقد تمت مشاركة العديد من التجارب بشأن كيفية حدوث التهديدات وخطاب الكراهية والهجمات العنيفة في كثير من الأحيان عقب مشاركة المرأة في صنع السلام، مع وصول ضئيل أو معدوم إلى الحماية. وأدت هذه التهديدات

الأستاذة مسرات قديم، المدير التنفيذي لاتحاد خريجي بايمان، باكستان، شبكة الوسيطات عبر دول الكومنولث ***(بالأعلى)*** *ومايتري ساران كيتا دياكيت، محامية ورئيس شبكة السلام والأمن لنساء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمالي* ***(يمين)***

والهجمات، في بعض الحالات، إلى ردع النشاط الشعبي، أو على الأقل الحد من المشاركة الكاملة لبعض الإناث من بناة السلام.

الـدروس الـمستـفـادة وأفـضـل الـممـارسات

رغم التحديات المستمرة، يتضح أنه قد نتج عن تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن على مدار عقدين تسليط الضوء أيضًا على فرص جديدة لتعزيز مشاركة المرأة. وشدد المشاركون في الندوة على أهمية التحليل الجنساني في تصميم عمليات السلام لمنح الاهتمام اللازم لمنظورات المرأة والنوع الاجتماعي.

تصميم عملية سلام شاملة للجنسين

تشمل المشاركة الهادفة للمرأة مساهماتها في جميع مراحل عملية السلام. وزعم المشاركون في الندوة بأن الشمولية والشفافية لا يمكن استبدالها باسم الحساسية والمقايضة السياسية. وشددوا على مسؤولية الجهات الدولية الفاعلة في اعتبار إشراك المرأة وخبراتها في النوع الاجتماعي كقضايا رئيسية ذات صلة بالموضوع والعملية من المرحلة الأولى من مفاوضات السلام. حتى قبل بدء عملية السلام، يجب على الفريق القيادي عقد اجتماعات مع الإناث من مختلف الأحزاب والقطاعات لفهم أدوارهن وأولوياتهن. وبالمثل، يجب على فريق التفاوض دمج أبعاد النوع الاجتماعي كمكون رئيسي في تحليل النزاع ووضع جدول الأعمال على حدٍ سواء.

وأكد المشاركون على أن التحليل الشامل للنزاع يجب أن يأخذ في الاعتبار الديناميكيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والهياكل الاجتماعية والمعايير السلوكية (مثل تعبيرات الذكورة) واعتماد نهج مشترك بين القطاعات. فعلى النحو الذي اقترحه أحد المشاركين، ينبغي للوسطاء الالتزام بإعداد ورقة إحاطة بشأن النوع الاجتماعي لكل بند على جدول الأعمال. علاوةً على ذلك، يجب الاعتراف بالقدرة على إجراء تحليل للنزاع يراعي الفروق بين الجنسين كمهارة ومطلب أساسيين بين الموظفين المشاركين في جهود الوساطة.

كما تتطلب المشاركة المبكرة للمرأة في مفاوضات السلام إجراءات حازمة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء، لدعم التحليل الجنساني وتوضيح الاعتبارات الجنسانية عبر وفود التفاوض. منذ عام 2011، قامت إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام (DPPA) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومؤخرا إدارة الأمم المتحدة لعمليات السلام (DPO) بإتاحة العديد من الأدوات لوسطاء الأمم المتحدة والمبعوثين الخاصين والدول الأعضاء أيضًا لإدخال نهج جنساني في الوساطة. فعلى سبيل المثال، داخل شعبة السياسات والوساطة في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، يساعد فريق الاستعداد في دعم عمليات السلام بالخبرات الجنسانية والوساطة. وبالمثل، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خبرتها التقنية في الشؤون الجنسانية للمبعوثين الخاصين والوسطاء الذين يقودون العمليات في جنوب السودان وسوريا ومنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. وعلى المستوى الإقليمي، صممت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) مجموعة أدوات لوسطائها وفرق دعمهم، بما يتماشى مع إرشادات الأمم المتحدة بشأن الوساطة. وتعتمد مجموعة الأدوات هذه على نتائج دراسة حددت الثغرات في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن والحاجة إلى تعزيز عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك الدول المشاركة ومؤسساتها وأمانتها.

السيد إيمانويل هابوكا بومباندي، كبير مستشاري الوساطة، فريق الوساطة التابع للأمم المتحدة ***(بالأعلى)*** *والسيدة كريستينا شاهين، مستشار الشؤون الجنسانية لمبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا، جنيف* ***(يسار)***

الشبكات الإقليمية للوسيطات: مسارات التواصل

تم تسليط الضوء على تطوير الشبكات الإقليمية للوسيطات باعتباره فرصة رئيسية لبناء منصات بديلة للتعاون بين المسارات والقطاعات المختلفة. تتألف هذه الشبكات من إناث ذوات خبرة يشاركن في مختلف مستويات مسار مفاوضات السلام، وهي توفر مجموعة من الوسيطات وممارسي الوساطة المؤهلين تأهيلا عاليا قادرين على المشاركة والمساهمة في مبادرات السلام التي تقودها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. كما شدد المشاركون على فوائد التآزر عبر الشبكات والشعور المشترك بالأخوة بين الأعضاء.

لقد أثبت تنوع الخلفيات داخل الشبكات وحقيقة أن الأعضاء يعملون على مستويات وقطاعات مختلفة من جهود بناء السلام أنها مفيدة في إثراء المناقشات والتواصل وفرص التعلم. كما تبادل ممثلو شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي خبراتهم في صياغة مناهج مختلفة للدبلوماسية الوقائية ومبادرات الوساطة في بلدانهم. ومن بين إنجازاتهم الرئيسية تعيين مبعوثين خاصين والتعاون المستمر مع الشبكات الأخرى، سياسيًا وماليًا. كما تم

تسليط الضوء على النهج المتبع عبر الأجيال، والذي تقوده الشبكة النسائية لمنع النزاعات والوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي (الشبكة النسائية الأفريقية) وشبكة الوسيطات عبر دول الكومنولث . فمن خلال استراتيجية التعلم المتبادل بين الأقران وخطة إرشادية، تعمل هذه الشبكات على إشراك الشابات بنشاط في جهود الوساطة.

سعت العديد من الشبكات الإقليمية إلى تسليط الضوء على جهود الوساطة ودعمها على مستوى المجتمع المحلي. فعلى سبيل المثال، أدرجت الشبكة النسائية الأفريقية معارف السكان الأصليين والاستراتيجيات المحلية بشأن حل النزاعات في وحدات التدريب وبناء القدرات. كما بدأت في نشر الأعضاء لدعم عمليات السلام والعمليات السياسية الجارية، من خلال مبادرات منع نشوب النزاعات في الاتحاد الأفريقي - وبالتحديد في السودان وجنوب السودان من خلال مكاتب الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي - والتي تهدف إلى زيادة أصوات الإناث المحليات وتعزيز القدرات الشعبية تعزيز ثقافة السلام من خلال إشراك المرأة والرجل على حدٍ سواء في المسار الأول وكذلك تتبع عمليات السلام للمسار الثالث.

أهداف الشبكات الإقليمية للوسيطات أوسع بكثير من مجرد إشراك المزيد من الإناث في الوساطة. في حين أن

من اليمين: *الدكتورة فيسنا شكاري أوبولت، وزيرة العدل سابقًا وعضو سابق في البرلمان، كرواتيا، شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط، والسفيرة سيربا ماينبا، سفيرة ووسيطة لعملية السلام، فنلندا، شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي، والسيدة سلمى يوسف، محامية ناشطة في مجال حقوق الإنسان وممارسة لعمليات السلام، سريلانكا، شبكة الوسيطات عبر دول الكومنولث*

هناك طموحًا واضحًا لإضفاء الطابع المهني على الوساطة بين الإناث، وبالتالي ضمان امتلاكهن المهارات المطلوبة لشغل مناصب وساطة رفيعة المستوى، فإن هذه الشبكات تريد أيضًا الطعن في الافتراضات المنتشرة بشأن المهارات أو جداول الأعمال الخاصة بالمرأة وتحدي التحيزات الجنسانية المتأصلة والأهم من ذلك، تسعى الشبكات إلى بناء سرد مختلف وإيجابي بشأن النطاق الواسع للمواضيع والأساليب التي يمكن للمرأة إضافتها إلى مجالات الوساطة والتفاوض.

واستشرافًا للمستقبل، سيتعين على هذه الشبكات الإقليمية التغلب على التحديات بما في ذلك الإفتقار إلى الإرادة السياسية لإشراك المرأة والحاجة إلى تأمين تمويل كافٍ لمواصلة النشاط والحاجة إلى أعضاء الشبكة لتوثيق نجاحهم والإعلان عنه بشكل فعال. وتحقيقا لهذه الغاية، شدد أعضاء الشبكة على أهمية الاستراتيجيات الرامية إلى توعية وسائل الإعلام بأهمية التقارير الإيجابية عن دور المرأة في بناء السلام وعمليات السلام. ودعا الأعضاء أيضًا إلى مزيد من الدعم لتحسين توثيق عمل المرأة في منع النزاعات والوساطة على المستوى الشعبي.

في أيلول 2019، اجتمعت أربع شبكات إقليمية - الشبكة النسائية الأفريقية وشبكة النساء الوسيطات في حوض

السيدة موكونديليلي مبيوا، منسقة بلجنة حكماء أفريقيا وأمانة الشبكة النسائية الأفريقية التابعة للاتحاد الأفريقي، أمانة الشبكة النسائية الأفريقية والسيدة تيريسيتا كوينتو ديليس، رئيس المركز الدولي للابتكار والتحول والتميز في الحوكمة، الفلبين، جمعية نساء الآسيان من أجل السلام ***(بالأعلى)***

البحر المتوسط وشبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي وشبكة الوسيطات عبر دول الكومنولث - لتأسيس تحالف عالمي من الشبكات الإقليمية للوسيطات. يوفر التحالف العالمي منبرًا إقليميًا لدعم الأصوات من أجل تعزيز مشاركة المرأة في عمليات الوساطة.

دراسات الحالة

كولومبيا: من التعبئة إلى تنفيذ اتفاق السلام ومراقبته

توضح مفاوضات السلام بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) - التي أسفرت عن اتفاقية السلام في أيلول 2016 - الأدوار التي يمكن أن تلعبها المنظمات النسائية في الضغط من أجل ترشيح الإناث في الوفود الرسمية، وفي تحقيق اتفاق يراعي الفوارق بين الجنسين. وبدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قامت الإناث الكولومبيات بالدعوة والتعبئة من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك قمة المرأة لعام 2013، مما زاد من مطالبهن بتعيين إناث على طاولة المفاوضات. فقد كان إنشاء اللجنة الفرعية لشؤون الجنسانية إنجازًا رئيسيًا، ويعتبر حتى الآن أفضل ممارسة لمفاوضات السلام الشاملة. وتتألف اللجنة الفرعية من أعضاء من كل من الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، بهدف وضع جدول أعمال جنساني عبر أحزاب التفاوض. وأسفرت المناقشات التي جرت في هذا الإطار عن مقترحات محددة بشأن كيفية معالجة الشؤون الجنسانية في جميع النقاط الخمس لاتفاقية السلام. كما قامت اللجنة الفرعية بتحليل ومناقشة البعد الجنساني في جدول أعمال السلام وصياغة ما مجموعه 130 بندًا محددًا، معترفةً بأن النزاع المسلح قد أدى إلى تفاقم التمييز التاريخي ضد المرأة. فبعد توقيع اتفاقية السلام، تتمتع جميع الآليات التي تشكل بنية السلام الكولومبية بالتكافؤ بين الجنسين في تمثيلها، بما في ذلك النظام التكاملي بشأن الحقيقة والعدالة والإصلاح ومحكمة السلام التي تضم أكثر من 50 بالمائة من تمثيل الإناث. ومن الإنجازات المهمة الأخرى لاتفاقية السلام الكولومبية الاعتراف بالحصيلة

من أعلى إلى أسفل: *السيدة فيفيانا بالاسيوس رايغوزا، منظمة الشباب "يو بيدو" ميتا، كولومبيا؛ السيد إيهاب بدوي، جمعية الشباب السوري وممثل الشباب بالمنظمة العالمية للحركة الكشفية، سوريا؛ والسيدة أوزغي أوزوغول، جمعية الحوار والبحوث التاريخية، قبرص.*

غير المتناسبة للنزاع على الإناث، وتسليط الضوء على العنف الجنسي باعتباره ممارسة منتشرة بين جموع الجماعات المسلحة.

سوريا: القيادة الإبداعية للوسيط

تقدم عملية السلام في سوريا مثالاً بارزًا للقيادة الإبداعية للمبعوث الخاص، جنبًا إلى جنب مع التعبئة القوية لناشطات حقوق المرأة السورية. فبعد خمس سنوات من بداية الصراع العنيف، كانت هناك حاجة ملحة لتفعيل جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في بيئة معقدة وصعبة، حيث كان لدى الأمم المتحدة نفوذ محدود لدرجة أنها لم تتمكن من جمع الأطراف معًا للحديث. طالبت الإناث السوريات بمشاركتهن المباشرة في أي مفاوضات سلام مستقبلية، ووافقن على أنهن، كبديل، سيفكرن في الانضمام إلى هيئة استشارية. أدى ذلك إلى إنشاء المجلس الاستشاري النسائي (WAB) بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (DPPA). ثم ساعد المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا على ضمان تنوع هذا المجلس الاستشاري - حيث يتألف من إناث من أجزاء مختلفة من البلاد وقطاعات مختلفة، مع اختلاف الآراء السياسية والدينية والعلمانية. في البداية، تلقى المجلس الاستشاري النسائي انتقادات شديدة من السوريين ومجتمع جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بشكلٍ عام. وزعم الكثيرون بأن هذا الهيكل من شأنه أن يجعل دور الإناث دورًا ثانويًا. ومع ذلك، بعد ثلاث سنوات من إنشائه، أدت المشاركة غير المباشرة لبعض أعضاء المجلس الاستشاري النسائي إلى مشاركتهم المباشرة والرسمية في محادثات جنيف للسلام واللجنة الدستورية السورية التي ترعاها الأمم المتحدة. وفي الوقت الحاضر، تتكون اللجنة الدستورية من حوالي 30 بالمائة من الإناث وتضم المدافعين عن الجنسين من الذكور والإناث على حدٍ سواء. ويوفر هذا التمثيل أساسًا مهمًا للروابط المحتملة بين المكونات المختلفة للجنة الدستورية وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

قبرص: ربط جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بجدول أعمال الشباب والسلام والأمن (YPS) من خلال التعليم

لقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في قبرص في سد الفجوات بين الشباب القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وفي هذا السياق، لعبت التدخلات التعليمية، التي تجمع الشباب والمعلمين من جميع أنحاء الجزيرة، دورًا حاسمًا في تحويل الروايات المتضاربة من خلال تشجيع التفكير النقدي. وتعترف مثل هذه التدخلات، في شكل حلقات عمل تفاعلية وتشاركية في المقام الأول، بدور المعلمين بوصفهم أصحاب مصلحة رئيسيين ودور الشباب كعناصر فاعلة للتغيير. كما زعمت إحدى المشارِكات الشابات من قبرص، قائلةً "قد نغير السياسة، وقد نغير المناهج الدراسية، وقد نغير الكتب المدرسية، ولكن إذا لم نعالج موقف المعلمين، فسيظلون يغرسون التحيز والكراهية". إن تطوير منصات الأطراف المعنية من التربويين للالتقاء وتبادل الأفكار والتعلم معًا يمكّنهم من مضاعفة نشاطهم والدفاع عن السلام والحوار والسرد الشامل. تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في إنشاء مثل هذه المنصات وهي محرك رئيسي للتغيير التعليمي الذي لا ينبغي تأخيره. فمن الناحية الاستراتيجية، يستلزم ذلك، على سبيل المثال، الاعتراف بأن الشباب هم أبطال في تعزيز السلام والأمن وتمكين الشابات من خلال تزويدهن بالمهارات والكفاءات اللازمة لبناء السلام والوساطة. حيث يمكن للجهات المانحة تشجيع بناء التحالف بين المنظمات الشبابية والنسائية والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني من أجل التأكيد بشكل أكثر شمولية على الروابط بين جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وجدول أعمال الشباب والسلام والأمن. كما يمكن أن تكون المناقشات بشأن الدروس المستفادة من 20 عامًا من جدول أعمال المرأة والسلام والأمن مفيدة في توجيه تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن. علاوةً على ذلك، وبناءً على الحركة النسوية الجماعية، فإن تعزيز الحوار بين الأجيال هو استراتيجية رئيسية تهدف إلى تبادل الخبرات وإيجاد مهارات تكميلية لربط جداول أعمال المرأة والسلام والأمن وجدول أعمال الشباب والسلام والأمن، والوصول إلى مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة.

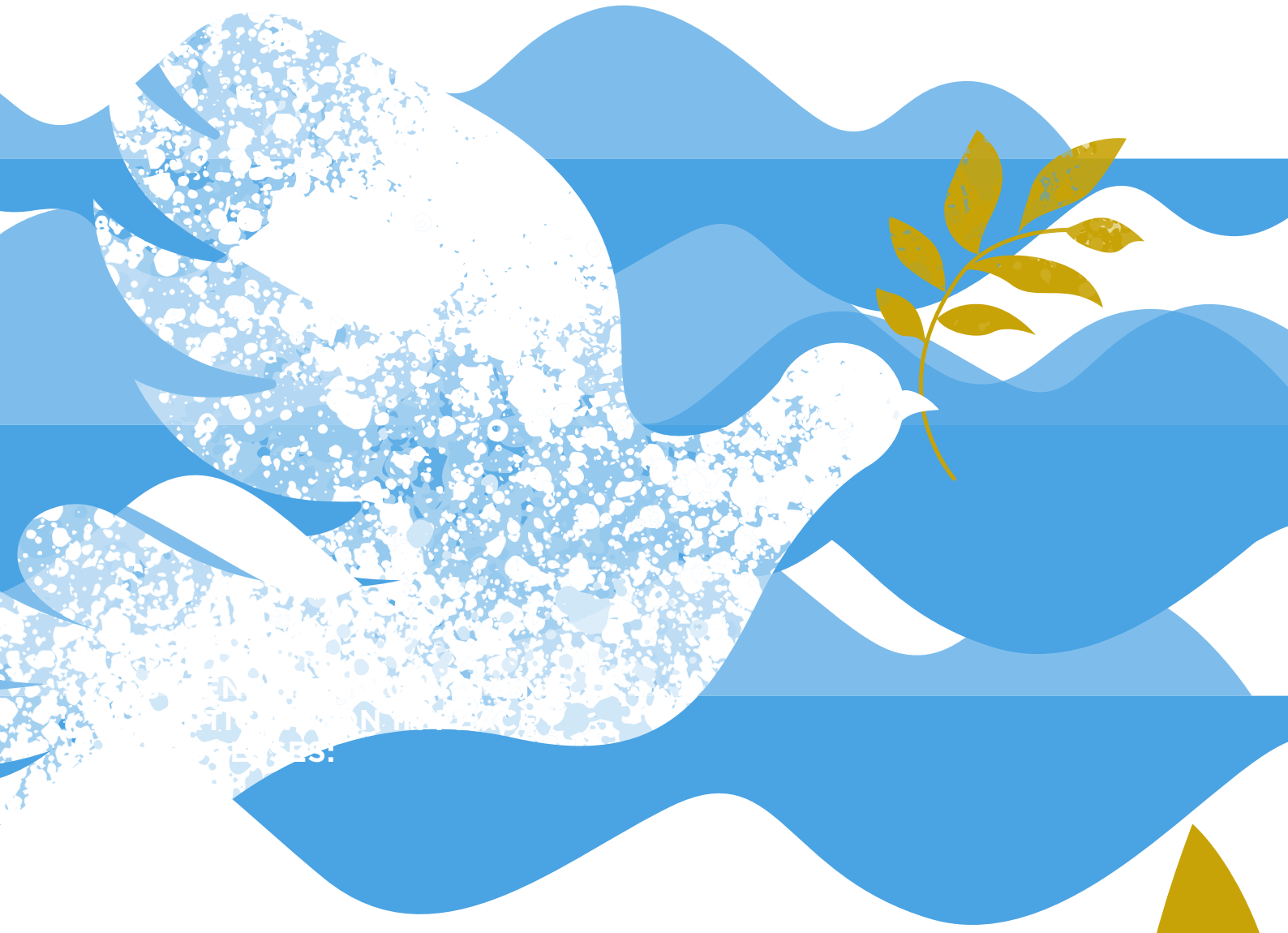

الخلاصة والتوصيات السياسية

سمحت ندوة روما رفيعة المستوى بشأن "تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام: ما الأدوار المنوطة بالدول ومسؤولياتها؟"، لمجموعة كبيرة من المشاركين بالتفكير في التدابير المطلوبة لتحقيق تغيير ملحوظ في مشاركة المرأة في عمليات السلام.

دعم وتعزيز الاستراتيجيات الهادفة إلى زيادة مشاركة المرأة

تُعد الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة هي الضامن الأول لإشراك المرأة ومشاركتها الهادفة في عمليات السلام. كما تُعد عمليات تطوير وتنفيذ خطة العمل الوطنية الشاملة، وبناء الروابط بين تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن والسياسة الخارجية وجداول أعمال التنمية والتعاون، من ضمن الاستراتيجيات الرئيسية التي يمكن للبلدان والمجتمع الدولي استخدامها لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام.

علاوةً على ذلك، يمكن للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة إظهار إرادتها السياسية وإحداث نقلة نوعية من خلال تعزيز التعيينات التي تراعي الفوارق بين الجنسين وضمان تقديم الدعم المالي المستدام للاستراتيجيات التي تعزز مشاركة المرأة. إن البلدان المانحة وشركاء التنمية مدعوون ليكونوا قدوة يُحتذى بها، من خلال تبني التزامات ملموسة تضمن وجود الإناث ضمن وفودهم في مفاوضات السلام، وتشجيع الأطراف الأخرى على التصرف وفقًا لذلك.

معالجة العوائق الهيكلية لمشاركة المرأة

يستمر النقاش بشأن "السلام العاجل مقابل المشاركة المبكرة للمرأة في عمليات السلام"، ولا يزال الطريق طويلاً حتى يتم الاعتراف بمشاركة المرأة كعنصر هيكلي في عملية السلام، بدلاً من كونها مسألة شكلية أو ثانوية. هنا، تم التأكيد مرارًا وتكرارًا على أهمية إزالة الحواجز الهيكلية أمام المشاركة الفعالة للمرأة، مثل ممارسات التمييز المؤسسي.

فغالبًا ما يشكل صانعو القرار السياسي على المستويين الوطني والإقليمي مجموعة التوظيف الرئيسية لكبار الفاعلين في عملية السلام، ويميل انخفاض تمثيل المرأة في السياسة إلى الحد من مشاركة الإناث في عمليات السلام والوساطة. وشدد المشاركون في الندوة على الحاجة إلى إزالة الحواجز المؤسسية القائمة لضمان أن تكون التعيينات كوسطاء ومبعوثين خاصين على أساس الجدارة فقط، كما تم التأكيد على إضفاء الطابع المهني على الوساطة. في الوقت نفسه، يجب معالجة التحيز المستمر بين الجنسين الذي يدفع الإناث إلى التدريب بشكل متكرر لإثبات كفاءاتهن. وبينما أقر المشاركون بأهمية تعزيز القدرات لزيادة مشاركة المرأة، فقد شددوا أيضًا على الحاجة إلى خلق فرص حقيقية للمرأة للمشاركة بشكلٍ هادف في عمليات السلام.

فيجب تبني الإشراك كقاعدة، وللقيام بذلك، يجب تشجيع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء على اعتماد نظام الحصص لضمان تمثيل المرأة في عمليات السلام. والأهم من ذلك، لكي تكون هذه المشاركة ذات مغزى ولا يُنظر إليها على أنها مجرد مشاركة "رمزية"، يجب إشراك المرأة من المرحلة الأولى وعلى جميع مستويات عملية السلام، بما في ذلك المراحل الأولية من

المفاوضات وصولاً إلى تنفيذ اتفاقيات السلام ومراقبتها. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب الاعتراف بالقدرة على إجراء تحليل للنزاعات يراعي المنظور الجنساني كمهارة ومطلب أساسيين بين الموظفين المشاركين في جهود الوساطة. كما يجب اعتبار إشراك المرأة والخبرة في الشؤون الجنسانية على أنها قضايا رئيسية ذات صلة بالموضوع والعملية منذ المرحلة الأولى لمفاوضات السلام؛ وحتى قبل بدء عملية السلام، يجب على فريق الوساطة عقد اجتماعات مع الإناث من مختلف الأطراف والقطاعات لفهم أدوارهن وأولوياتهن.

معالجة المساءلة المحدودة لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن

شدد المشاركون على حدود المساءلة الحالية لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام، لا سيما فيما يتعلق بالدول غير الممتثلة لالتزاماتها بتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ففي حين أنه ينبغي على المجتمع الدولي الابتعاد عن إنشاء المزيد من آليات المساءلة، فلا بد من التنفيذ الفعال للأدوات المتاحة بالفعل وتحسين تفعيلها.

وفي العديد من البلدان، يميل جدول أعمال المرأة والسلام والأمن إلى أن تكون مجالًا لمجموعة معزولة متشابهة التفكير داخل الحكومة. وبدلاً من ذلك، أشار المشاركون في الندوة إلى أهمية تبني نظرة شمولية لجدول الأعمال، حيث يتم رصد وتقييم تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن عبر مختلف الإدارات والوكالات الحكومية.

توضيح تمثيل المرأة في مقابل جدول أعمال المساواة بين الجنسين على نطاق أوسع

لم يتم حل مسألة كيفية تعاملنا مع مفاهيم تمثيل المرأة والمساواة بين الجنسين. إن زيادة وجود الوسيطات، مع زيادة استخدام الخبرة في مجال النوع الاجتماعي لتحسين الاستجابة للنوع الاجتماعي في عمليات السلام هي أهداف مميزة، ومع ذلك مازالت تستخدم بالتبادل. ويعمل هذا على إخفاء دور مستشاري الشؤون الجنسانية، فضلاً عن الحد من النطاق الفني والموضوعي لما يُنظر إلى المرأة على أنها قادرة على المساهمة في المفاوضات. لذا من الأهمية بمكان الاعتراف بالاختلافات في هذين الهدفين، وتصميم استراتيجيات شاملة تدعم وتعزز خبرة المرأة بما يتجاوز المواضيع المرتبطة تقليديًا بالمرأة في جدول أعمال السلام. ومن المهم بنفس القدر تحليل البعد الجنساني في مواضيع مثل نزع السلاح ووقف الاستخدام العسكري للأسلحة وخفض الإنفاق العسكري وإصلاح قطاع الأمن من بين أمور أخرى.

بشكلٍ عام، هناك حاجة ملحة للتفكير في كيفية تعريفنا للمشاركة الفعالة للمرأة ودور النموذج النسوي في تحقيق هذا الهدف. ويجب أن يُسهم هذا التفكير في فهم أوسع لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن والاستراتيجيات اللازمة لتعزيز تحقيقه. سيوضح التحليل النسوي مجالين للعمل يتطلبان استراتيجيات محددة: الأول هو المشاركة الفعلية للمرأة في عملية السلام، والثاني هو تحقيق عملية سلام مراعية للنوع الاجتماعي. ورغم أن هذين المجالين مكملان لبعضهما بعضًا، إلا أنه من المهم معالجتهما بشكلٍ منفصل.

زيادة إشراك المجتمع المدني

تم التأكيد مرارًا وتكرارًا على قيمة إشراك المجتمع المدني طوال الندوة. فعلى وجه الخصوص، سلط المشاركون الضوء على أهمية تطوير قنوات اتصال فعالة بين المنظمات النسائية الشعبية، وأولئك الذين يشاركون في العمليات الرسمية الهامة، حيث يمكن للشبكات الإقليمية للوسيطات أن تلعب دورًا رئيسيًا هنا. ويمكن لخبراتهم وعضويتهم الواسعة أن تساعد في تسهيل إقامة منصات للحوار وبناء الثقة. كما يمكن أن تستخدم هذه المنصات هياكلها المشتركة بين الأجيال لتسهيل الاعتراف بالشباب وإشراكهم، وخاصة الشابات، كجهات فاعلة رئيسية في عمليات السلام.

بناءً على أمثلة مثل الإناث الصوماليات اللائي شكلن العشيرة السادسة لمحادثات السلام في عام 1999 والتحالف النسائي لأيرلندا الشمالية، يجب الاعتراف بالإناث من بناة السلام وإشراكهن بوصفهن وفودًا مستقلة في محادثات السلام. وهذا من شأنه أن يضمن مراعاة وجهات نظرهم ومن ثم يمكن أن تؤثر على مفاوضات السلام.

أخيرًا، شدد المشاركون على أهمية الاستراتيجيات المتداخلة التي تحتوي على تدابير حماية لضمان مشاركة الإناث من بناة السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان بأمان في عمليات السلام؛ والحاجة إلى تأمين القدرات المؤسسية والموارد المالية للمنظمات النسائية لدعم جهود السلام. وفي هذا الصدد، ولمواجهة التحدي الدائم المتمثل في توفير التمويل الكافي والمستدام للمنظمات النسائية، أوصى المشاركون باستكشاف استراتيجيات تمويل مبتكرة، بما في ذلك من مصادر غير تقليدية مثل القطاع الخاص والجاليات المغتربة.

الـــمـلاحـق

الملحق الأول: مذكرة مفاهيمية

مقدمة

تنظم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ندوة دولية بشأن تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام: ما الأدوار المنوطة بالدول ومسؤولياتها؟ من المقرر عقد الندوة رفيعة المستوى في روما، إيطاليا، في الفترة من 3 حتى 4 كانون الأول 2019. فبناءً على هدف إيطاليا المتمثل في تعزيز دور المرأة في عمليات السلام وفي جميع عمليات صنع القرار على النحو الرسمي في خطة العمل الوطنية الثالثة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000)، فضلاً عن قيادتها لشبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط (MWMN)، بالإضافة إلى دورها النشط في تيسير مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط، ستبحث الندوة رفيعة المستوى دور الدول الأعضاء في تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات الوساطة والسلام. سيحضر الاجتماع ما يقرب من مائة وثلاثين مشاركًا بما في ذلك أعضاء شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط وممثلات من الشبكات الإقليمية الأخرى للوسيطات ومسؤولي الدول الأعضاء وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى بناة السلام والأوساط الأكاديمية وممثلات المؤسسات الفكرية.

نبذة عامة

سهّل اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقرار رقم 1325 (2000) والقرارات اللاحقة، وضع جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، والذي أدى بمرور الوقت إلى إنشاء وتعزيز إطار عالمي لتعزيز مشاركة المرأة بشكل نشط وفعّال في صنع السلام وبناء السلام.[3] بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة من القرارات التي تتناول الحاجة إلى تعزيز دور الوساطة في التسوية السلمية للنزاعات ومنع النزاعات وحلها والتي أيدت الحاجة إلى الوساطة لإشراك جدول أعمال المرأة والسلام.[4] فمن خلال اعتماد هذه القرارات، التزمت الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بتعزيز حقوق المرأة وإدراجها في عمليات السلام؛ فضلاً عن إشراكها في مفاوضات السلام من خلال ضمان مناقشة قضايا النوع الاجتماعي والمساواة خلال جميع مراحل عمليات السلام، بما في ذلك تنفيذ اتفاقيات السلام.

قدمت الدراسة العالمية التي أجريت عام 2015 بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000)، لأول مرة دليلاً على النتائج والتي تتعلق بالمشاركة الفعالة للمرأة وتأثيرها في تحقيق نجاح واستدامة مبادرات السلام والأمن.[5] فقد أظهر تحليل 40 عملية سلام منذ نهاية الحرب الباردة، أجراها معهد الدراسات العليا في جنيف،[6] في الحالات التي تكون فيها

3 إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، توجيهات بشأن الشؤون الجنسانية واستراتيجيات الوساطة الشاملة، الأمم المتحدة، 2017.

4 المرجع نفسه

5 منع الصراع وتحويل العدالة وتأمين السلام: دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015، متاح على الرابط التالي: http://wps.unwomen.org/pdf/en/GlobalStudy_EN_Web.pdf

6 ثانيا بافينهولز وآخرون، "تعزيز دور المرأة: تقييم إشراك المرأة وتأثيرها على جودة واستدامة مفاوضات السلام وتنفيذها"، معهد الدراسات العليا في جنيف، مركز الصراع والتنمية وبناء السلام، 13 نيسان 2015

المجموعات النسائية قادرة على ممارسة تأثير قوي على عملية التفاوض، كانت فرص التوصل إلى اتفاق أعلى من تلك التي تمارس فيها المجموعات النسائية نفوذًا ضعيفًا أو معدومًا. كما ارتبط التأثير القوي للمرأة في عمليات التفاوض بشكل إيجابي بزيادة احتمالية تنفيذ الاتفاقات. وتم إعادة تأكيد نتائج الدراسة العالمية من خلال جدول أعمال السلام المستدام، والتي تسلط الضوء أيضًا على الدور الذي لا غنى عنه، الذي تلعبه المرأة في الدبلوماسية الوقائية والوساطة، وكمحركات رئيسية للاستدامة والشمولية. علاوةً على ذلك، تم تأكيد دور الوسطاء، والوسيطات على وجه الخصوص، باعتباره أحد العوامل الرئيسية التي تحدد جودة مشاركة المرأة في عمليات السلام.[7]

رغم ذلك، في حين أن الإناث غالبًا ما يشاركن بنشاط في عمليات الوساطة على مستوى المجتمع، لا يزال التغاضي عن خبرتهن عندما يتعلق الأمر بمبادرات السلام الرسمية رفيعة المستوى مستمرًا، ولا تزلن مهمشات في الغالب. ولا تزال هناك أعداد قليلة من الإناث في أدوار الوساطة الرسمية قائمة على الرغم من الالتزامات المختلفة التي أعلنتها الدول والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. ففي الفترة بين عام 1990 و2017، كانت المرأة لا تزال تشكل 2 بالمائة فقط من الوسطاء، و5 بالمائة من الشهود والموقعين، و8 بالمائة من المفاوضين في جميع عمليات السلام الرئيسية. وقد شدد الأمين العام،في كلمته أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن في تشرين الأول 2018، على الفجوة الكبيرة التي لا تزال قائمة بين البيانات في قاعة المجلس والعمل على أرض الواقع: "نكرر الإحصائيات بشأن استدامة عمليات السلام الشامل - ولكن هذه ليست الطريقة التي نتوسط بها في معظم النزاعات... نحن نعلم أن المشاركة الهادفة للمرأة مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بسلام أكثر استدامة - ومع ذلك فإننا نواصل دعم وقيادة العمليات غير الشاملة". يؤدي استبعاد الإناث من المفاوضات إلى استمرار تهميشهن السياسي، الأمر الذي يقلل من فرص الإصلاح السياسي ويقوض استدامة السلام.

نحو الذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000)

بينما يستعد المجتمع الدولي والإناث في جميع أنحاء العالم للاحتفال بمرور 20 عامًا على اتخاذ القرار رقم 1325 (2000)، تكثف الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة جهودها لزيادة النتائج وتأكيد التنفيذ التحويلي للمرأة والسلام والأمن. فقد أدى اعتماد استراتيجية التكافؤ بين الجنسين من قبل الأمم المتحدة إلى أن تصبح نسبة الإناث الآن 41 بالمائة من رؤساء ونواب رؤساء عمليات السلام، والذين غالبًا ما يلعبون أدوارًا حساسة في المساعي الحميدة ومفاوضات السلام. بالإضافة إلى ذلك، أدى التركيز المتجدد على منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية إلى إنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى للمساواة بين الجنسين للأمين العام معني بالوساطة، وقد تم تطوير اختصاصات وسطاء الأمم المتحدة بهدف إنشاء عملية اختيار أكثر عدلاً.

وتتحمل الدول الأعضاء، إلى جانب الأمم المتحدة، مسؤولية زيادة المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام. كما تتحمل البلدان مسؤولية الالتزام الأساسي بالنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك تمثيل المرأة في مفاوضات السلام. وعلى هذا النحو، يعكس التطوير المستمر وتنفيذ خطط عمل وطنية فعالة بشأن المرأة والسلام والأمن، عزم الدول على تحويل الالتزامات الرسمية بالنسبة لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن إلى واقع، بما في ذلك من خلال تسهيل إشراك المرأة بشكل أكبر على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع النزاعات وحلها. واعتبارًا من نيسان 2019، اعتمدت 81 دولة (أو 42% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة) خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. توفر شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي تضم أكثر من 80 دولة عضو ومنظمة إقليمية، منتدى لتعزيز النهج والاستراتيجيات الخاصة بالتنفيذ.

7 منع الصراع وتحويل العدالة وتأمين السلام، المرجع سالف الذكر.

وكجزء من تنفيذ خطة العمل الوطنية الثالثة وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000)[8] ومبادرة رئيسية لولايتها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أطلقت إيطاليا شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط(MWMN). وتم إطلاق الشبكة في روما في تشرين الأول 2017. وهي تضم مجموعة متعددة الأجيال من الوسيطات وخبيرات الوساطة من دول البحر الأبيض المتوسط. وشاركت شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط في إجراءات ملموسة ومناقشات تطلعية تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة وتأثيرها على جميع مستويات عمليات السلام. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي، دعمت شبكة الإناث والرجال والإناث أيضًا المشاركة الهادفة للقيادات السياسية النسائية الليبية في مؤتمر باليرمو مع ليبيا الذي عقدته إيطاليا في تشرين الثاني 2018.

كما استخدمت دول أخرى، بما في ذلك فنلندا والنرويج والمملكة المتحدة، خطة عملها الوطنية لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. وتنتمي فنلندا والنرويج، إلى جانب الدنمارك وأيسلندا والسويد، إلى شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي (2015)، بينما قادت المملكة المتحدة شبكة الوسيطات عبر دول الكومنولث (2018). وتشير شبكات الوسيطات هذه، مثل الشبكة النسائية لمنع النزاعات والوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي أو الشبكة النسائية الأفريقية (2017) وسجل إناث الآسيان من أجل السلام (2018)، إلى محاولات متجددة لتعزيز ودعم المشاركة الهادفة للمرأة طوال مدة عمليات السلام، بدءًا من تحليل النزاع وصولاً إلى الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام والمصالحة بعد الصراع.

تتألف الشبكات الإقليمية للوسيطات من إناث ذوات خبرة يشاركن في مختلف مستويات مسار مفاوضات السلام، وتشكل مجموعة من الوسيطات وممارِسات الوساطة المؤهلات تأهيلاً عاليًا، واللاتي يمكن أن يُسهمن في عمليات السلام وغالبًا ما يمكن تعيينهن في المناصب العليا من قبل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. وخلال الاجتماع المنعقد في نيويورك في تشرين الأول 2018، دعا أعضاء شبكات الوسيطات الدول الأعضاء، من بين إجراءات أخرى، للضغط من أجل عمليات سلام أكثر شمولاً، وإشراك الإناث في وفود مفاوضات السلام، وتقديم الدعم المالي والسياسي للمجتمع المدني بهدف ضمان سماع أصواتهن من قبل الأطراف المتفاوضة في محادثات السلام.

الأهداف

بناءً على هدف إيطاليا المتمثل في تعزيز دور المرأة في عمليات السلام وفي جميع عمليات صنع القرار على النحو الرسمي في خطة العمل الوطنية الثالثة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000)، فضلاً عن قيادتها لشبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى دورها النشط في تيسير مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط، سيدرس الاجتماع المقترح دور الدول الأعضاء في دفع المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات الوساطة والسلام.

وسيبحث الاجتماع دعم البلدان فيما يتعلق بالشبكات الإقليمية للوسيطات، حيث تسعي جاهدة لزيادة إدراج المرأة والمنظورات الجنسانية في عمليات السلام واتفاقيات السلام ذات الصلة. كما يتم النظر في الجوانب السياسية والفنية لمشاركة الدول الأعضاء، بما في ذلك صياغة ولايات الوساطة وتعيين مبعوثات أو توفير الحوافز، بما في ذلك الحوافز المالية لتمثيل المرأة في وفود الأطراف المتفاوضة. كما ستقيِّم الندوة دور مجموعات الاتصال الدولية أو منتديات "أصدقاء الوساطة"، في مناصرة وتنسيق الجهود لتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام، بما في ذلك مرحلة تنفيذ اتفاقيات السلام.[9]

8 تغطي خطة العمل الوطنية الثالثة لإيطاليا وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000) الفترة من عام 2016 حتى عام 2019.

9 إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، توجيهات حول الشؤون الجنسانية واستراتيجيات الوساطة الشاملة، المرجع سالف الذكر.

سيقوم الاجتماع تحديدًا بما يلي:

- تقييم الفرص والتحديات والتوقعات المعيارية والسياسية والتمويلية المتاحة للدول الأعضاء لزيادة دعمها، على الصعيد الوطني ومن خلال المنظمات الإقليمية والدولية، لشبكات الوسيطات وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام؛

- تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة للدول الأعضاء لتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام، بما في ذلك دعمها لمنظمات المجتمع المدني؛

- مناقشة الأدوات الحالية والمحتملة لتعزيز الرصد والإبلاغ عن جهود الدول الأعضاء لزيادة مشاركة المرأة، بما في ذلك الوسيطات، في عمليات السلام؛

- تحديد الالتزامات الملموسة التي يمكن للدول الأعضاء اعتمادها وتنفيذها من أجل المزيد من عمليات السلام واتفاقيات السلام الشاملة للجنسين قبل الذكرى السنوية العشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في عام 2020.

المشاركون والصيغة

سيحضر الاجتماع الذي يستمر ليومين ما يقرب من مائة وثلاثين مشاركًا بما في ذلك أعضاء شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط وممثلات من الشبكات الإقليمية الأخرى للوسيطات بما في ذلك شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي والشبكة النسائية الأفريقية وشبكة الوسيطات عبر دول الكومنولث والشبكة العربية للوسطاء وسجل إناث الآسيان من أجل السلام. ويشارك في الاجتماع مسؤولون من الدول الأعضاء وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة حلف شمال الأطلسي فضلاً عن الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، ستتم دعوة الإناث من بناة السلام والأوساط الأكاديمية وممثلات المؤسسات الفكرية لحضور الندوة.

كما يتخذ المؤتمر شكل حفل استقبال مسائي مع خطاب رئيسي وحلقة نقاش رفيعة المستوى، تليها ندوة ليوم كامل تنظم بشأن جلسات خاضعة للإشراف وأسئلة وأجوبة.

الملحق الثاني: البرنامج

اليوم الأول: 2 كانون الأول 2019

الوقت	الجلسة	العناصر الرئيسية للمناقشة	الملاحظات
17:30-18:00	*التسجيل*		أمانة المؤتمر
18:00-18:15	**صورة جماعية**		**حسب تعليمات البروتوكول والمصورين**
18:15-18:30	*كلمة ترحيبية*	إيطاليا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة	**السيدة آسا ريجنير**، نائب المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة **معالي السيدة إيمانويلا كلوديا ديل ري**، نائب وزير الخارجية، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، إيطاليا الوسيط: **السفير سيباستيانو كاردي**، المدير العام للشؤون السياسية والأمن، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، إيطاليا
18:30-18:45	*الخطاب الرئيسي*	صانع سياسات رفيع المستوى يقدم انعكاسًا لفرص وتحديات وآفاق المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام قبل الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000)	المتحدث الرئيسي: **السيدة ليما غبوي**، الحائزة على جائزة نوبل للسلام وعضو المجلس الأعلى للأمين العام للأمم المتحدة للوساطة، ليبيريا الوسيط: **السفير سيباستيانو كاردي**، المدير العام للشؤون السياسية والأمن، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، إيطاليا
18:45-18:55	*مقدمة وعرض مقطع فيديو قصير*	فيلم وثائقي عن شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط	المقدّم: **معالي ليا كوارتابيل**، الرئيس الفخري، منظمة المرأة في الأمن الدولي بإيطاليا

18:55-20:00	*مناقشة جماعية رفيعة المستوى*	حلقة نقاش لمناقشة دعم الدول للمرأة في صنع وبناء واستدامة السلام من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي	المتحدثون: **معالي السيدة كيتيفان تسيخيلاشفيلي**، وزير المصالحة والمساواة بين المواطنين، جورجيا **السيدة إليزابيث سبهار**، الممثل الخاص ورئيس قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص **السيدة أصيلة وردك**، مدير عام بوزارة الخارجية وعضو المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، أفغانستان **السيدة إلينا أمبروسي توربای**، نائب المدعي العام لدعم ضحايا النزاع المسلح والمسرحين، كولومبيا الوسيط: **معالي أمل جدو**، نائب وزير الخارجية والمغتربين، وزارة الخارجية، فلسطين
20:00-21:00	*حفل عشاء*		المكان: قاعة سالا فيليبو دي جرينيه والأبطال والشجعان

اليوم الثاني: 3 كانون الأول 2019

الوقت	الجلسة	العناصر الرئيسية للمناقشة	الملاحظات
8:30-9:00	*التسجيل*		أمانة المؤتمر
9:00-10:30	*مقدمة لدعم الدول الأعضاء لمشاركة المرأة في عمليات السلام: ما الذي يصلح وما الذي لا يصلح وما الذي يمكن عمله بشكل أفضل؟*	عرض أوراق المعلومات الأساسية تليها مناقشة	المقدِّمون: **السيدة بايفي كانيستو**، رئيس قسم السلام والأمن والوقاية والصمود، هيئة الأمم المتحدة للمرأة **السيدة إيرين فيلين**، رئيس منظمة المرأة في الأمن الدولي بإيطاليا وزميل معهد الدراسات المتقدمة، جامعة دورهام، إيطاليا المعلقون: **السيد إيهاب بدوي**، جمعية الشباب السوري وممثل الشباب بالمنظمة العالمية للحركة الكشفية، سوريا **الأستاذة عائشة بيتول سيليك**، جامعة سابانجي، تركيا **الدكتورة كاثرين تورنر**، جامعة دورهام، المملكة المتحدة الوسيط: **الدكتورة أمبورن ماردنت**، محاضر، جامعة واليلاك، مركز تميز المرأة والضمان الاجتماعي (CEWSS)، تايلاند
10:30-11:00	**استراحة لتناول الشاي والقهوة**		
11:00-12:00	*أدوار الجهات الفاعلة الرئيسية في تشكيل عمليات السلام: ما السياسات والممارسات الوطنية التي أثبتت أنها الأكثر فعالية؟*	أدوات الدول الأعضاء الفردية للنهوض بمشاركة المرأة في مفاوضات السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام. تشمل المناقشة 1325 خطة عمل وطنية ومجموعات اتصال دولية ومجموعات أصدقاء وتعيينات رفيعة المستوى...	المتحدثون: **السيدة شارلوت لوب**، كبير مديري التحول والبرامج الشاملة، دائرة العلاقات والتعاون الدولي، جنوب أفريقيا **السيدة برافينا مكان لاكا**، مدير عام العمليات وتطوير الأعمال، المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، جنوب أفريقيا **الدكتورة ليلى بوقعيقيص**، مستشار أول بالمركز الوطني لإصلاح الأنظمة، ليبيا **السيدة أوليفيا هولت إيفري**، كبير مستشاري المرأة والسلام والأمن، وزارة الخارجية الأمريكية **السيد إيمانويل هابوكا بومباندي**، كبير مستشاري الوساطة، فريق الوساطة التابع للأمم المتحدة الوسيط: **معالي السيدة إيمانويلا كلوديا ديل ري**، نائب وزير الخارجية، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، إيطاليا

12:00-13:00	*أدوار الجهات الفاعلة الرئيسية في تشكيل عمليات السلام: ما السياسات والممارسات الإقليمية والدولية التي أثبتت أنها الأكثر فعالية؟*	الفرص المتاحة لأعضاء ومسؤولي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتعزيز مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام. تشمل المناقشة ولايات الوساطة وتقديم خدمات الوساطة والخبرة الجنسانية والتعيينات العليا...	المتحدثون: **السيد زاهر تانين**، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو **مايتري ساران كيتا دياكيت**، محامية ورئيس شبكة السلام والأمن لنساء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمالي ورئيس مجلس إدارة شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام **السيدة أمارسانا دارسورين**، كبير مستشاري الشؤون الجنسانية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا **السيدة مريم المصري**، مستشار ونائب رئيس بعثة جامعة الدول العربية الوسيط: **السيدة ماريا بيغونا لاساغباستر**، ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ليبيا
13:00-14:00	**استراحة الغداء**		
14:00-15:30	*المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام: ما سبب استمرار الثغرات وكيف يمكن معالجتها؟*	أعضاء اللجنة يقيّمون التحديات المختلفة التي تمنع أو تحد من المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام، ويناقشون الطرق المبتكرة للتغلب على هذه التحديات	المتحدثون: **السيدة رضا أحمد الطبولي**، خبير ومدرب جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، جمعية حقوق المرأة الليبية **السيدة إيزابيل بوكيندا**، رئيس وحدة الشؤون الجنسانية، الأمانة العامة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا **السيدة كريستينا شاهين**، مستشار الشؤون الجنسانية لمبعوث الأمم المتحدة في سوريا، جنيف **السيدة فيفيانا بالاسيوس رايغوزا**، منظمة الشباب "يو بيدو" ميتا، كولومبيا **الأستاذة ياكين إرتورك**، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد المرأة الوسيط: **الدكتورة سارة تايلور**، كبير الزملاء ببرنامج المرأة والسلام والأمن، معهد السلام الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية
15:30-16:00	**استراحة لتناول الشاي والقهوة**		

16:00-17:30	*شبكات الوسيطات الإقليمية: التحرك نحو النجاح*	مناقشة تطوير الشبكات الإقليمية للوسيطات: ما المطلوب للمضي قدمًا؟ كيف يمكن للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الاستفادة بشكل ملموس من الخبرات المتاحة؟ ما المبادرات التي يمكن أن تطلقها الشبكات بشكل فردي وتعاوني؟	المتحدثون: **الدكتورة فيسنا شكاري أوبولت**، محامية ووزيرة العدل سابقًا وعضو سابق في البرلمان، كرواتيا، شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط **السيدة موكونديليلي مبيوا**، كبير مسؤولي السياسات في وحدة دعم الوساطة/منسقة بلجنة حكماء أفريقيا وأمانة الشبكة النسائية الأفريقية، إدارة السلام والأمن، الاتحاد الأفريقي، أمانة الشبكة النسائية الأفريقية **السفيرة سيربا ماينبا**، سفيرة ووسيطة لعملية السلام، وزارة الخارجية، فنلندا، شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي **السيدة سلمى يوسف**، محامية ناشطة في مجال حقوق الإنسان وممارسة لعمليات السلام، سريلانكا، شبكة الوسيطات عبر دول الكومنولث **السيدة تيريسيتا كوينتو ديليس**، رئيس المركز الدولي للابتكار والتحول والتميز في الحوكمة (INCITEGov)، الفلبين، جمعية نساء الآسيان من أجل السلام الوسيط: **السيدة كارما إكمكجي**، مستشار الشؤون الدولية والعلاقات، مكتب رئيس مجلس الوزراء، لبنان، شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
17:30-18:00	*الجلسة الختامية والملاحظات الختامية*	أُختتمت الندوة بتحديد الالتزامات الملموسة والموافقة عليها التي يمكن للجهات الفاعلة الرئيسية أن تتبناها وتنفذها لتحقيق عمليات سلام واتفاقيات سلام أكثر شمولاً قبل الذكرى السنوية العشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في عام 2020.	المتحدثون: **السيدة أوزغي أوزوغول**، جمعية الحوار والبحوث التاريخية، قبرص **الأستاذة مسرات قديم**، المدير التنفيذي لاتحاد خريجي بايمان، باكستان، شبكة الوسيطات عبر دول الكومنولث **السيدة روزي كيف**، رئيس وحدة المساواة بين الجنسين/رئيس مكتب الممثل الخاص لرئيس الوزراء بخصوص مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع، وزارة الخارجية، المملكة المتحدة **الوزير المفوض جيانلوكا ألبريني**، نائب المدير العام/المدير الرئيسي للأمم المتحدة وحقوق الإنسان، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، إيطاليا الوسيط: **السيدة بايفي كانيستو**، رئيس قسم السلام والأمن والوقاية والصمود، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

الملحق الثالث: قائمة المشاركين

1. **السيدة سارة عبد الجليل**
عضو شبكة النساء الوسيطات فى حوض البحر المتوسط
مستشار المرأة والسلام والأمن
مصر

2. **السيدة جوستين أبي سعد**
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
وسيط ومدرب، ومدير برنامج، ببرنامج خدمة السلام المدني، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، مدرب وممثل شبكة SALTO Youth في دول أوروبا وحوض البحر المتوسط
لبنان

3. **معالى السيدة ريتا آدم**
سفير سويسرا في إيطاليا

4. **السيدة كاليوب أغابيو جوزيفيدس**
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
عضو مؤسس بشبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط- قبرص؛ والرئيس السابق للمعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين - الاتحاد الأوروبي
قبرص

5. **السيدة أولجا أكسونوفا**
مستشار نائب رئيس الوزراء المعني بالتكامل الأوروبي والأوروبي الأطلسي لأوكرانيا، أمانة مجلس الوزراء
أوكرانيا

6. **السيدة شذى الحرازي**
مسؤول الشؤون السياسية/مستشار شؤون المحافظةمكتب المبعوث الخاص للأمين العام باليمن
اليمن

7. **السيدة رضا أحمد الطبولي**
عضو شبكة النساء الوسيطات فى حوض البحر المتوسط
خبير ومدرب جدول أعمال المرأة والسلام والأمن،
جمعية حقوق المرأة الليبية
ليبيا

8. **السيدة إيلينا أمبروسي تورباي**
نائب المدعي العام لمراقبة اتفاقية السلام
كولومبيا

9. **السيد إيهاب بدوي**
جمعية الشباب السوري
ممثل الشباب بالمنظمة العالمية للحركة الكشفية
سوريا

10. **السيدة ليا بارودي**
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
مؤسس مشارك ومدير، جمعية مارش
لبنان

11. **معالى حفيظة بن شهيدة**
عضو شبكة النساء الوسيطات فى حوض البحر المتوسط
عضو مجلس الشيوخ ومستشار مركز توليدو الدولي للسلام CITpax لشؤون الوساطة
الجزائر

12. **الرائد مانويلا إيلينا بيرسيا**
رئيس مكتب إدارة الشؤون الجنسانية بوزارة الدفاع الوطني رومانيا

13. **السيدة جو آن بيشوب**
مستشار الشؤون الجنسانية للممثل الخاص للأمين العام
بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو

14. **السيدة لورا بولونيا**
عضو شبكة النساء الوسيطات فى حوض البحر المتوسط
مسؤول الشؤون السياسية بإدارة الشؤون السياسية،
الأمانة العامة للأمم المتحدة
سان مارينو

15. **السيد إيمانويل هابوكا بومباندي**
كبير مستشاري الوساطة
إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة

16. **السيدة رادا بوريك**
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
باحثة وناشطة نسويةمدير برنامج مركز دراسات المرأة
كرواتيا

17. **السيدة وداد بوشماوي**
عضو رئيس بشبكة النساء الوسيطات في حوض البحر
المتوسط
الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
(UTICA)
عضو اللجنة الرباعية والحاصلة على جائزة نوبل للسلام
لعام 2015
تونس

18. **السيدة إيزابيل بوكيندا**
رئيس وحدة الشؤون الجنسانية بالأمانة العامة للجميعة
الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
الجابون

19. **السيد إدواردو بريجيدي دي ميلو**
سكرتير ثاني
سفارة البرازيل لدى إيطاليا

20. **الدكتورة ليلى بوقعيقيص**
كبير المستشارين
المركز الوطني لإصلاح النظم
ليبيا

21. **السيدة روزي كيف**
رئيس وحدة المساواة بين الجنسين/رئيس مكتب
الممثل الخاص لرئيس الوزراء بخصوص مبادرة منع
العنف الجنسي في حالات النزاع، حقوق الإنسان
والديمقراطية
إدارة السياسات متعددة الأطراف، وزارة الخارجية
وشؤون الكومنولث
المملكة المتحدة

22. **الأستاذة عائشة بيتول سيليك**
عضو شبكة النساء الوسيطات فى حوض البحر المتوسط
جامعة سابانجي
تركيا

23. **السيدة نانا عائشة سيسي**
المنسق الإقليمي للمنبر النسائي لمنطقة الساحل
المنصة النسائية بالمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل
مالي

24. **السيدة سارة كلايتون**
مستشار سياسي
السفارة البريطانية في إيطاليا

25. **السيدة روبرتا داديو**
مكتب العلاقات مع المنظمات الدولية
مجلس شيوخ الجمهورية الإيطالية

26. **السيدة أمارسانا دارسورين**
كبير مستشاري الشؤون الجنسانية
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
النمسا

27. **كلير داولينج**
الموظف المسؤول
وحدة تسوية النزاعات بوزارة الخارجية والتجارة
أيرلندا

28. **كارما إكمكجي**
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
مستشار الشؤون الدولية والعلاقات
مكتب رئيس مجلس الوزراء
لبنان

29. **السيدة مريم المصري**
مستشار ونائب رئيس البعثة في روما
جامعة الدول العربية

30. **الأستاذة ياكين إرتورك**
المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد المرأة
تركيا

31. **السيدة ايرين فيلين**
رئيس منظمة المرأة في الأمن الدولي بإيطاليا
منسق سكرتارية شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط وزميل معهد الدراسات المتقدمة، جامعة دورهام،
المملكة المتحدة

32. **معالى السفير جوست فلاماند**
سفارة مملكة هولندا في روما

33. **السيدة ليما غبوي**
الحائزة على جائزة نوبل للسلام
عضو المجلس الأعلى للأمين العام للأمم المتحدة للوساطة
ليبيريا

34. **السيدة ماريا هادجيبافلو**
أستاذ مساعد وعضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
قسم العلوم الاجتماعيةوالسياسية، جامعة قبرص
قبرص

35. **السيدة خديجة شريف حلومة**
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
ناشطة نسوية وحقوقية
تونس

36. **معالى سعيدة بوناب حريتي**
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
عضو المجلس الشعبي الوطني، ممثل جبهة التحرير الوطني
الجزائر

37. **السيدة جوانا هواري برجيلي**
عضو شبكة النساء الوسيطات فى حوض البحر المتوسط
محامي ووسيط، مؤسس ومدير مركز الوساطة المهنية، جامعة القديس يوسف، بيروت
لبنان

38. **السيدة عزيزة حلمي**
أخصائي التنمية البشرية ومستشار النوع الاجتماعي
مصر

39. **معالى بشرى بلحاج حميدة**
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
ناشط حقوقي وعضو مجلس النواب
تونس

40. **السيدة أوليفيا هولت إيفري**
كبير مستشاري المرأة والسلام والأمن، البرامج العالمية أمانة قضايا المرأة العالمية (S/GWI)
وزارة الخارجية الأمريكية
الولايات المتحدة الأمريكية

41. **معالى د. أمل جدو**
عضو شبكة النساء الوسيطات فى حوض البحر المتوسط
نائب وزير الخارجية والمغتربين
وزارة الشئون الخارجية
فلسطين

42. **السفيرة فريدة الجعيدي**
عضو شبكة النساء الوسيطات فى حوض البحر المتوسط
سفير سابق للمملكة المغربية في السويد والبرازيل
المغرب

43. **د. سماح جاموس**
برنامج القادة الشباب
مؤسسة فريدريش إيبرت
السودان

44. **السيدة كوهراما كاكار**
مدير البرنامج
شبكة الوسيطات عبر دول الكومنولث (WMC)
المملكة المتحدة

45. **السيدة سانا كاسكيالا**
مستشار حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية
بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدات الحدودية المتكاملة
في ليبيا

46. **السيد/ ساران كيتا دياكيت**
محامي ورئيس شبكة السلام والأمن لنساء الجماعة
الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (REPSFECO) بمالي
رئيس مجلس إدارة شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام
مالي

47. **السيدة آني كندا باكاجيكا**
مدير الشؤون القانونية
منسقة بالأمانة الوطنية بوزارة الشؤون الجنسانية
والأسرة والطفل
جمهورية الكونغو الديمقراطية

48. **معالى السيدة تيتيانا كوفالتشوك**
نائب الوزير
وزارة الشؤون الداخلية
أوكرانيا

49. **السيدة سوفيكو ليتودياني**
مساعد تنفيذي لوزير الدولة للمصالحة
والمساواة المدنية
جورجيا

50. **السيدة شارلوت لوب**
كبير مديري برنامج التحول والتطوير التنظيمي، إدارة
العلاقات الدولية والتعاون بوزارة الخارجية
جنوب أفريقيا

51. **السفيرة سيربا ماينبا**
عضو شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي
سفيرة ووسيطة لعملية السلام، وزارة الخارجية
فنلندا

52. **السيدة برافينا مكان لاكا**
عضو الشبكة النسائية الأفريقية
مدير عام العمليات وتطوير الأعمال
المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات (ACCORD)
جنوب أفريقيا

53. **السيدة سوزانا غوادالوبي ماركيدا**
المدير الرابع، وحدة إدارة اتفاقيات السلام، مكتب
المستشار الرئاسي لعملية السلام
الفلبين

54. **الدكتورة أمبورن ماردنت**
مركز التميز في شؤون المرأة والضمان الاجتماعي،
جامعة وليلك
تايلاند

55. **الدكتورة ناتاليا مارتيروسيان**
رئيس مجلس مواطني هلسنكي - اللجنة الأرمنية
أرمينيا

56. **السيدة جوليا ماسوتي**
عضو شبكة النساء الوسيطات فى حوض البحر المتوسط
وزارة الخارجية والتعاون الدولي
إيطاليا

57. **السفيرة تانيا ميشكوفا**
المدير العام بالإنابة للمديرية العامة للشؤون متعددة الأطراف والتعاون الإنمائي والقانون الدولي
وزارة الشئون الخارجية
سلوفينيا

58. **السيدة جيني كلير موردينو**
المدير الرابع
وحدة التخطيط والامتثال، مكتب المستشار الرئاسي لعملية السلام
الفلبين

59. **السيدة موكونديليلي مبيوا**
كبير مسؤولي السياسات بأمانة الشبكة النسائية الأفريقية ووحدة دعم الوساطة
منسقة بلجنة حكماء أفريقيا وأمانة الشبكة النسائية الأفريقية
إدارة السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي
إثيوبيا

60. **السيدة راكيل مونت**
مدير الوساطة وحل النزاعات
وزارة العدل
الأرجنتين

61. **السيدة خين ما ما ميو**
معهد ميانمار للدراسات الجنسانية
ميانمار

62. **السيدة نادية ناتا**
عضو الشبكة النسائية الأفريقية
كبير مستشاري السلام والأمن والحوكمة
بنين

63. **السيدة ليدا نوري**
كبير المستشارين بمكتب الوزير لقضايا المرأة العالمية
في وزارة الخارجية الأمريكية
الولايات المتحدة الأمريكية

64. **السيدة شوفاي بوسمان نيوني**
عضو الشبكة النسائية الأفريقية ومركز القيادة الأفريقية
زمبابوي

65. **السيدة إميلي أملاغو أوباتي**
مدير مساعد أول
وزارة الخارجية للشؤون الجنسانية، وزارة الخدمة العامة والشباب والشؤون الجنسانية
كينيا

66. **الدكتورة فيسنا شكاري أوبولت**
عضو شبكة النساء الوسيطات فى حوض البحر المتوسط
محامية ووزير العدل سابقًا وعضو سابق في البرلمان
كرواتيا

67. **السيدة أوزغي أوزوغول**
جمعية الحوار والبحوث التاريخية
قبرص

68. **السيدة فيفيانا بالاسيوس رايغوزا**
منظمة الشباب "يو بيدو"
كولومبيا

69. **السيدة فرانشيسكا جانوتي بيتشي**
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
مستشار العلاقات الحكومية،
منظمة قانون التنمية الدولية
إيطاليا

70. **السيدة إيسورا آراسيلي بورتيو فلوريس**
سكرتير أول
سفارة المكسيك في إيطاليا

71. **السيدة جوانا بوتانين**
رئيس قسم "المرأة في صنع السلام"
مبادرة إدارة الأزمات، فنلندا (شريك شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي)
زميل الدراسات المتقدمة الدولية، جامعة دورهام
المملكة المتحدة

72. **الأستاذة مسرات قديم**
عضو شبكة الوسيطات عبر دول الكومنولث
المدير التنفيذي لاتحاد خريجي بايمان
باكستان

73. **معالى ليا كوارتابيل**
الرئيس الفخري
منظمة المرأة في الأمن الدولي بإيطاليا
إيطاليا

74. **السيدة باتريشيا كويلاك**
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
رئيس قسم العلاقات الدولية والتعاون القانوني، وزارة الشؤون الاجتماعية والعدل والداخلية في أندورا
أندورا

75. **السيدة تيريسيتا كوينتو ديليس**
عضو جمعية نساء الآسيان من أجل السلام
رئيس المركز الدولي للابتكار والتحول والتميز في الحوكمة (INCITEGov)
الفلبين

76. **السيدة نيليجا رينيكان**
نائب رئيس البعثة بسفارة لاتفيا لدى إيطاليا

77. **السيدة كارلين رينسينك**
سكرتير الشؤون السياسية بسفارة مملكة هولندا
لدى إيطاليا

78. **السيدة جوانا روبر**
المبعوث الخاص للمساواة بين الجنسين ونقطة اتصال
جدول أعمال المرأة والسلام والأمن
المملكة المتحدة

79. **السيد جيسبر سامان**
سكرتير الشؤون السياسية بسفارة مملكة هولندا في روما

80. **السيدة ألكسندرا ماجنوليا ساريفاس دياس**
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
أستاذ مساعد بقسم الدراسات السياسية،
جامعة نوفا بلشبونة
البرتغال

81. **معالى السيدة داغمار شميدت ترتالي**
وزير سفارة سويسرا لدى إيطاليا

82. **السيدة كريستينا شاهين**
مستشار النوع الاجتماعي لمبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا
جنيف

83. **السفيرة إينات شلين**
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
نائب المدير العام للشؤون الأفريقية بوزارة الخارجية
إسرائيل

84. السيدة سوفيكي سيلفينوينين
مستشارة الوساطة والمرأة والسلام والأمن (قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325) الإدارة السياسية، وحدة الأمم المتحدة والشؤون العالمية العامة
فنلندا

85. السفيرة سعاد شلبي
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط وعضو الشبكة النسائية الأفريقية
مديرة المركز المصري لحقوق المرأة في أفريقيا
مصر

86. السيدة ماريا سولاناس كاردين
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
مديرة البرامج والباحثة في القضايا الجنسانية والحوكمة العالمية، معهد ريال إلكانو
إسبانيا

87. السيدة إليزابيث سبيهار
الممثل الخاص ورئيس قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص

88. السيدة بيرجيت ستيفنز
نائب رئيس البعثة/الوزير المفوض
سفارة بلجيكا

89. السيد زاهر تانين
الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

90. السيدة بياتا تارجونسكا
رئيس مجلس المرأة بمنتجع الدفاع الوطني
وزارة الدفاع الوطني
بولندا

91. الدكتورة سارة تايلور
كبير الزملاء
برنامج المرأة والسلام والأمن، معهد السلام الدولي
الولايات المتحدة الأمريكية

92. السيدة سيندي توريس
مدير الرعاية والرفاهية الوطنية - القوات المسلحة الثورية الكولومبية
كولومبيا

93. معالى السيدة كيتيفان تسيخيلاشفيلي
وزير المصالحة والمساواة بين المواطنين، جورجيا
جورجيا

94. الدكتورة كاثرين تورنر روس
أستاذ مساعد
جامعة دورهام
المملكة المتحدة

95. السيدة ميراي توشيمينينا
عضو الشبكة النسائية الأفريقية
مختبر حلول التنمية الأفريقية/حركة السلام النسائية الكاميرونية
جمهورية الكونغو الديمقراطية/الكاميرون

96. الدكتورة سينتيكي طرفة أوجبي
مدير الشؤون الجنسانية والشباب/الرياضة والمجتمع المدني والعمالة ومكافحة المخدرات، مفوضية الجمعية الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
نيجيريا

97. السيدة أصيلة وردك
مدير عام بوزارة الخارجية وعضو المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان

98. **السيدة ويوليتا ودوتشيك فيدوروفسكا**
عضو مجلس المرأة بمنتجع الدفاع الوطني
وزارة الدفاع الوطني
بولندا

99. **السيدة راهوا موسي ولدمشيكل (حاصلة على الدكتوراه)**
مدير عام بناء السلام بوزارة السلام
إثيوبيا

100. **السيدة ويندي ويفر**
مستشار سياسي أول
السفارة البريطانية في روما

101. **السيدة سلمى يوسف**
عضو شبكة الوسيطات عبر دول الكومنولث
محامية ناشطة في مجال حقوق الإنسان وممارسة لعمليات السلام
سريلانكا

102. **ماجدة زينون**
عضو شبكة النساء الوسيطات في حوض البحر المتوسط
ممارسة لعمليات السلام وناشطة في مجال حقوق الإنسان
قبرص

103. **معالى السيدة ألمظ مكونين زيراي**
وزير الدولة للسلام
إثيوبيا

المنظمون

وزارة الخارجية والتعاون الدولي بإيطاليا

104. **معالى السيدة إيمانويلا كلوديا ديل ري**
نائب وزير الخارجية

105. **السفير سيباستيانو كاردي**
مدير عام الشؤون السياسية والأمن

106. **الوزير المفوض جيانلوكا ألبريني**
نائب المدير العام/المدير الأقدم للأمم المتحدة وحقوق الإنسان

107. **السيدة إيمانويلا كورنيز**
رئيس مكتب الأمم المتحدة والسلام والأمن

108. **السيد سيرجيو إلياس**
سكرتير ثاني
مكتب الأمم المتحدة والسلام والأمن

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

109. **السيدة آسا ريجنير**
نائب المدير التنفيذي

110. **السيدة بايفي كانيستو**
رئيس قسم السلام والأمن

111. **السيدة بيجونا لازاغباستر**
الممثل القطري لليبيا وتونس

112. **مارى جوريتي ندوايو**
مستشار الاتصال الإقليمي لمفوضية الاتحاد الأفريقي/اللجنة الاقتصادية الأفريقية

113. **ميراى أفا ميندزي**
أخصائي سياسات السلام والأمن

114. **غيتا الخياري**
أخصائية سياسات ورئيس أمانة صندوق المرأة للسلام والشؤون الإنسانية

115. **هاريت ويليامز برايت**
أخصائي السياسات والتنفيذ الوطني لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن ومنسق الأمانة، شبكة مراكز التنسيق المعنية بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن

116. **أنيسة والجي**
أخصائي السياسات وحل النزاعات

117. **ميغان مانيون**
أخصائي برنامج
المكتب القطري في أفغانستان

118. **صوفي جيسكار ديستان**
محلل سياسات، أمانة صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني

119. **جيلا مورتيل**
محلل عمليات السلام والأمن

120. **شارون فليمنغ**
مشارك في برنامج السلام والأمن

121. **أنابيل لوغو**
مشارك في برنامج السلام والأمن

122. **ماجدة كارديناس**
مستشار هيئة الأمم المتحدة للمرأة

123. **فيسنتيو فلاد**
مستشار التحليل السياسي والبرنامج

المترجمون/المنسقون

124. **كارمن بونيفاز**
إيه إس تي إي كونجرس إس آر إل

125. **السيد أليكس ألتير بوتو**
منسق

126. **السيدة أليسيا بوتو**
منسق

127. **السيدة باتريكا كاش**
إيه إس تي إي كونجرس إس آر إل

128. **السيدة هاني لاشين**
إيه إس تي إي كونجرس إس آر إل

129. **السيدة فالنتينا ماريوليني - روثباكر**
إيه إس تي إي كونجرس إس آر إل

130. **السيدة سلامة سامح**
إيه إس تي إي كونجرس إس آر إل

131. **السيدة فاليريا سيسموندو**
إيه إس تي إي كونجرس إس آر إل

132. **السيدة ميشيلا سورغوني**
إيه إس تي إي كونجرس إس آر إل

133. **السيدة سيمونا فاتون**
منسق

220 East 42nd Street
New York, New York 10017, USA

www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen